رفائيل غرينبيرغ *

مناطق التخوم في علم الآثار الإسرائيليّ

تطوّر علم الآثار تحت رعاية الإمبراطوريات، حيث كان «الشرق الأدنى»، بحسب تعريفهم، بمثابة صندوق الرمل لعلماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وكانت جنوب أفريقيا ساحة المغامرات لعلماء الآثار القادمين من شمال القارّة. بالمقابل، ولد علم الآثار الإسرائيليّ وتطوّر في مساحة أصغر بكثير: في بلد «صغير ومحاطٍ بالأعداء»، ولم يتجاوز أفق علم الآثار الإسرائيليّ، في البدايات، الحدود المحصّنة للدولة، واضطر الساعون وراء المغامرة بالاكتفاء بصحراء النقب وصحراء يهودا كأرض مجهولة.

عندما اجتمع كبار علم الآثار الإسرائيليّ بالقدس، في ١٥ حزيران ١٩٦٧، كان واضحًا بالنسبة لهم أنّ عهدًا جديدًا قد بدأ. فمنذ ذلك الحين، أصبح عند «إسرائيل الصغيرة» أيضًا مناطق جديدة: في سيناء، في الجولان وفي الضفة الغربيّة. كما في كلّ التُخوم، كلما ابتعدنا عن المركز تتآكل قواعد اللعبة السائدة في البلاد المضطربة، ويزداد تأثير شخصية الباحث الفرد ومبادرته. كذلك تواجد في المناطق الجديدة، للمرة الأولى في تاريخ علم الآثار الإسرائيليّ، سكان أصلانيّون (كان وجود قرى فلسطينيّة مأهولة، وتحديدًا قرى مهجورة داخل حدود ١٩٤٨، وجودًا مُنكَرًا من الناحية الأثريّة)، حيث شكّل وجودهم هناك تحديًا، كما شكّل تصديقًا لموثوقيّة تجربة البحث. وكما في كل التخوم، وجدت شخصيّة من كانوا على هامش المؤسّسة الأكاديميّة مكانًا للتعبير الذاتيّ الذي كان قد سُلِبَ منهم في مناطق المركز.

اليوم، وبعد مرور خمسين سنة، تقلّصت مناطق التخوم في علم الآثار الإسرائيليّ بدرجة كبيرة، حتى تحوّلت إلى ساحة

* محاضر في علم الآثار في جامعة تل أبيب و University College London

اليوم، وبعد مرور خمسين سنة، تقلّصت مناطق التخوم في علم الآثار الإسرائيليّ بدرجة كبيرة، حتى تحوّلت إلى ساحة صراعات أيديولوجيّة وسياسيّة. إنه أوان النظرة النقديّة تجاههم، نظرة تتركّز في الدوافع المهنيّة والنفسيّة، وفي السياقات الثقافيّة والاجتماعيّة للعمل الأثريّ.

صراعات أيديولوجيّة وسياسيّة. إنه أوان النظرة النقديّة تجاههم، نظرة تتركّز في الدوافع المهنيّة والنفسيّة، وفي السياقات الثقافيّة والاجتماعيّة للعمل الأثريّ.

علم الآثار كمغامرة إمبرياليّة

قال ألفرد كيدر (Alfred Kidder)، أحد الآباء المؤسسين لعلم الآثار الأميركيّ، ذات مرّة، إنّ علماء الآثار ينقسمون إلى قسمين: أصحاب الشعر على الذقن وأصحاب الشعر على الصدر. يصف هذا التقسيم بشكل جميل الصورة الذاتيّة (والنظرة الرجوليّة) لعلماء الآثار– أبناء يعقوب وأبناء عيسو، رجال الكرسي ورجال العمل. لا شكّ بأنّ الصورة المهيمنة والمجنِّدة لعلم الآثار، ولأسطورته، بين هاتين الصورتين، هي صورة المغامر الجريء، وأصلها في الفترة التي شكّل فيها علماء الآثار طلائع الإمبراطوريات الجديدة في غرب آسيا، وشمال أفريقيا وجنوب أميركا. في القرن التاسع عشر، جلب تجار الأمم الأوروبيّة معهم الإنسان الغربيّ إلى غمار القارات المجهولة؛ آسيا، أوفريقيا، وأميركا المركزيّة والجنوبيّة وأستراليا. في الوقت نفسه الذي كان فيه المغامرون الموهوبون أمثال بارتون (Richard F. Burton)، ستانلي (Henry M. Stanley)، أو سبيك (John H. Speke) يرسمون خرائط القارات، وسكانها ومواردها الطبيعيّة وثقافتها (ويزوّدون مرسليهم بمعلومات استخباراتيّة ثمينة حول المبنى السياسيّ، وحول الأسواق الجديدة ومصادر المواد الخام الجديدة للصناعة الغربيّة)، وضع زملاؤهم، الذين لا يقلّون عنهم مغامرة، مكتشفو كنوز أشور وبابل، مصر وجنوب أميركا، الأسس لعلم جديد– علم الآثار. هذا ما سيراكم، لاحقًا، ثروة من نوع جديد: ثروة ثقافيّة ستؤمَّن في مستودعات المتاحف الكبرى في باريس، ولندن، وبرلين ونيويورك، لتكون بمثابة رصيد ثقافيّ–أخلاقيّ تزيد أرباحه على الدوام، ولتشكِّل إرثًا للإنسان الغربيّ ورمزًا لكون الأوروبيّ صاحب الحيازة الشرعيّة على الثقافة الإنسانيّة جمعاء. ليس من قبيل الصدفة أنّ ثلاث مؤسسات مركزيّة في الدولة القوميّة الغربيّة –المتاحف، ومباني المحاكم، والبنوك– تميّزت بذات الواجهة المعماريّة للمعبد اليونانيّ. بهذا، التحمت سوية القوّة الاقتصاديّة، والتفوّق الثقافيّ، والقوّة الأخلاقيّة بمثلث يعبّر عن القوة الجامعة للغرب الصناعيّ وحقيقة كونه الوارث والحامي للحضارات القديمة. لم يكن علم الآثار، في أيّ يوم من الأيام، علمًا فضوليًّا فقط، بل عبّر عن الحاجة الغربيّة للسيطرة على التراث؛ لإخراجا من أيدي الشعوب والقبائل التي لا تستطيع فهم قيمته ومعناه الحقيقي. صاغت المؤرخة آني كومبس (Anie E. Coombes)، في إشارة إلى الحكم الفرنسيّ في تونس، الأمر كما يلي: «سعى الحكم الفرنسيّ لأن تبدو صورته ليس كحامٍ فقط، بل كـ «مكتشف» للتراث والتاريخ التونسيّ... وصل الكرمُ الاستعماريّ لدرجة «اختراع» الذاكرة التاريخيّة لتونس، والتي لم يكن غير الفرنسيّين من يقدر على الحفاظ عليها من الإهمال وعدم اهتمام التونسيّين ذاتهم بها». ليست هذه الأقوال صحيحة فقط فيما يتعلّق بأفريقيا، بل بغالبية البلاد التي عمل بها باحثون أوروبيّون.

بينما كان مرسلو الباحثين ومكتشفو البلاد ممثّلون للبرجوازيّة الفرنسيّة، كان الرجال في الميدان يمثّلون المثل الأعلى الذي في مركزها–رفض الرخاوة المدنيّة والارتباط بالجذور الأوليّة للرجولة: الشجاعة، والقوّة، والدهاء، وعدم الاكتراث للألم. في رحاب «الإمبراطوريّة التي أديرت على يد غير المتزوجين»، كما جاء في مقال جون طوش (Tosh)، وخصوصًا في البلاد التي لم تُحتَل بعد، اكتشف علماء الآثار الأوائل حضارات منسيّة، وفكّوا رموز كتاباتها، واكتشفوا فنونها، وضمن ذلك وضعوا الأسس لأسلوب

ليس من قبيل الصدفة أنّ ثلاث مؤسسات مركزيّة في الدولة القوميّة الغربيّة -المتاحف، ومباني المحاكم، والبنوك- تميّزت بذات الواجهة المعماريّة للمعبد اليونانيّ. بهذا، التحمت سوية القوّة الاقتصاديّة، والتفوّق الثقافيّ، والقوّة الأخلاقيّة بمثلث يعبّر عن القوة الجامعة للغرب الصناعيّ وحقيقة كونه الوارث والحامي للحضارات القديمة. لم يكن علم الآثار، في أيّ يوم من الأيام، علمًا فضوليًا فقط، بل عبّر عن الحاجة الغربيّة للسيطرة على التراث؛ لإخراجا من أيدي الشعوب والقبائل التي لا تستطيع فهم قيمته ومعناه الحقيقي.

أدب المغامرات الفكتوريّ– الرحلات إلى «العوالم الضائعة»، الذي يدمج بين الاكتشاف، ورحلات الصيد، وغزوات الاحتلال والرحلة عبر الزمن في فنتازيا مدهشة.

هناك خط مباشر يربط بين أدب الرحّالة–المغامرين، وخياليّة العوالم الضائعة في القرن التاسع عشر مثل «كنوز الملك سليمان» لرايدر هاجرد» (H. Rider Haggard)، أعمال علماء الآثار المغامرين في العالم القديم والجديد في مطلع القرن العشرين، وعلى رأسهم لورنس العرب (T.E. Lawrence)، عالم الآثار والمستعرب الجريء حيرام بينجهام (Hiram Bingham)، النموذج الأصلي لإنديانا جونس، والتوسيم الدعائيّ (Branding) المعاصر لعلم الآثار كمغامرة من خلال الأفلام المبهرجة والقنوات التلفزيونيّة التابعة لشبكات «ناشيونال جيوجرافيك» و«ديسكفري». يشكّل هذا التوسيم أداة مركزيّة لتجنيد الدعم الجماهيريّ لعلم الآثار– لا يخلو أي قسم للآثار في الدول الناطقة بالإنكليزيّة من ملصق كبير الحجم لإنديانا جونس، أو من سيمنار أكاديميّ يهتمّ بإرثه. ما زال هذا الإرث يؤثّر تأثيرًا عميقًا على المزاج الأثريّ، وعلى توزيع الفخامة والتوزيع الجندريّ داخله.

يتعدّى الأمر التصنيف الثقافيّ وانعدام التناسق في علم الآثار، إذ إنّه علم تاريخيّ وبنيويّ مغروس في العالم الإمبرياليّ الذي وُلِد فيه. ظهر علم الآثار الأوروبيّ–في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين– في أماكن بعيدة وخطرة لم تعد تسري فيها قواعد العالم البرجوازيّ: نجاح الحملة مرهون بالمهارة الشخصيّة وبالإيمان بالمهمة الثقافيّة. كما ظهر علم الآثار، بحسب المفهوم الأوروبيّ، في أوساط جماعات توقف تطورهم ونُسي تراثهم لدرجة لم يعودوا فيها يفقهون قيمة الكنوز التي عندهم. تأسّس علم الآثار على العمالة المحليّة الكثيرة العدد، والرخيصة، والمشغّلة عن طريق عدد قليل من أصحاب المعرفة.

تم تمويل بعثات علم الآثار من خلال رجال دولة وأصحاب رؤوس أموال من البلاد التي قدم منها علماء الآثار، والذين حصلوا مقابل دعمهم على تحقيق فنتازيا العوالم الضائعة.

وإذا كان الشرق الأوسط ككلّ صندوق رمل لمغامري أوروبا، فإنّ فلسطين حظيت بمكانة محترمة في هذه الساحة بسبب مركزيتها في مشاهد «العهد القديم» و«العهد الجديد» في عالم المخيال الغربيّ– وذلك على الرغم من أنّ الاكتشافات الماديّة فيها كانت ضئيلة للغاية مقارنة بالمراكز الثقافيّة في شمالها وجنوبها. نشرت البعثات البحثيّة التي بدأت تجوب البلاد طولاً وعرضًا، بالإضافة إلى أبحاثها العلميّة الضخمة، إصدارات شعبيّة دمجت بين العلم، والشعور الدينيّ والمغامرات (الأكثر شعبيّة كان إكتاب «روب روي على الأردن» [١٨٦٩]، الذي يسرد سيرة جون مارجور حين ركب في زورق ببحيرتَي الحولة وطبريا). كذلك كتب الباحثون عن عوالم الكتاب المقدّس الضائعة عن مصاعب الطريق وعن الأصلانيّين، الذين مثّلوا، في أحسن الأحوال، الواقع غير المتغيّر للشرق (كنوع من الإثنوغرافيا الحيّة للحقب التوراتيّة)، والذين خرّبوا، في أسوأ الأحوال، بسبب جهلهم وتعصّبهم وغبائهم، أعمال المسح والتوثيق.

بدأنا نسمع منذ أيام أولئك الباحثين كلام الرثاء المعهود للسيّاح الباحثين عن التجربة: «فلسطين ١٨٨٩ ليست نفسها فلسطين التي عرفتها في ١٨٧٢ »، هذا ما كتبه الباحث الفكتوريّ كلود كوندر (Claude R. Conder)، «إنها بلاد مشرقيّة يلتقي فيها المسافر الغربيّ، في كلّ مكان، بالأقمشة الغربيّة والأفكار الغربيّة وحتى باللغات الغربيّة». لقد ولجت تلك الأفكار الغربيّة للبلاد المقدّسة بفضل نشاط باحثي الصندوق البريطاني لدراسة فلسطين (الذين أعدّوا– بإدارة كوندر– مسحًا أثريًا ديمغرافيًا وطوبوغرافيًا مفصّلاً بين نهر الأردن والبحر) وبذلك تجسّد تناقض

وإذا كان الشرق الأوسط ككلّ صندوق رمل لمغامري أوروبا، فإنّ فلسطين حظيت بمكانة محترمة في هذه الساحة بسبب مركزيتها في مشاهد «العهد القديم» و«العهد الجديد» في عالم المخيال الغربيّ- وذلك على الرغم من أنّ الاكتشافات الماديّة فيها كانت ضئيلة للغاية مقارنة بالمراكز الثقافيّة في شمالها وجنوبها. نشرت البعثات البحثيّة التي بدأت تجوب البلاد طولاً وعرضًا، بالإضافة إلى أبحاثها العلميّة الضخمة، إصدارات شعبيّة دمجت بين العلم، والشعور الدينيّ والمغامرات.

الفنتازيا الغربيّة المغامِرة– في اللحظة التي نصل فيها إلى مكان «لم تدسه قدم رجل أبيض»– لن يكون، بعدها، ذلك المكان هو نفسه.

أضحى عنصر المغامرة في علم الآثار، على مرّ السنين، أكثر اعتدالاً، وتمت تغطيته بغطاء جادّ من الرأي العلميّ والصواب السياسيّ. كما أخذ الواقع الاستعماريّ أشكالا جديدًا، من خلال تشكّل بيروقراطيّات حكوميّة في بلاد البحث. إلا أنّه إلى جانب مأسّسة علم الآثار كعلم أكاديميّ، مع كل لوازمه وملحقاته في المكتبة والمختبر، بقي فيه ترسبات مهيّمنة من أيامه الأولى: مفهوم «البعثة» الأثريّة كهيئة ذات سمات عسكريّة مثل الطاعة، والإمدادات اللوجستيّة وتحديد أهداف واضحة؛ مفهوم عالم الآثار كإنسان صاحب سمات رجوليّة مثل الجرأة، والشغف والإصرار؛ مركزيّة الاكتشاف والإثبات القاطع في تعريف منجزات الحفريات. لهذا السبب، ما زال الشعور السائد هو أن التحقق الأثريّ الكامل يجب أن يحدث في «الحقل»، ومن المفضّل أن يكون ذلك في مكان بعيد قدر الإمكان عن قيود البيروقراطيّة، والثقافة المدنيّة والقيم البرجوازيّة. وحتى يومنا هذا، ما زال الرأي العلميّ والمغامرة يتشاجران في وسط علم الآثار الحديث.

بعث قوميّ في آفاق مسدودة: علم الآثار الإسرائيليّ حتى ١٩٦٧

هنا، في هذه البلاد الصغيرة، تطوّر علم اجتماع عبريّ (أي، علم اجتماع اليشوف اليهوديّ الجديد، قبل ١٩٤٨) بموازاة نظيره في العالم الغربيّ وكفرع له، مع إضافة عنصرين مهمين: الحاجة للتعاطي مع التراث الدينيّ اليهوديّ–المسيحيّ، والدور الخاص لعلم الآثار في بناء الأمّة. على الرغم من ولائه لأهداف الحركة الصهيونيّة، إلا أن قادة اليشوف– وخصوصاً القادة التنفيذيّين في حركة العمل– اعتبروا علم الآثار عملاً مقصوراً على فئة قليلة،

قادة جيش الاحتلال أمام قبة الصخرة بعد احتلالها في حزيران ١٩٦٧.

يحاول تقديس الماضي على حساب المستقبل. سيطرت الحداثة، خصوصًا تلك الخاصة بالجانب اليساريّ للخارطة السياسيّة، على الأجواء وأشادت بالتصنيع والتطوير: «الديناميت سيسوّي الجبال المحصّنة بالأرض، والأمس سيُهدم خلال الغناء»، جاء في أحد أبيات الأغاني البطوليّة من تلك الفترة. كلما كان يُنظر إلى علم الآثار كجزء من الجهاز البيروقراطيّ لسلطة الانتداب البريطانيّ، كان من الصعب رؤية جانبه المغامر والريادي. لكي ينهض، لم يكن علم الآثار بحاجة إلى روح قوميّة فقط، بل إلى استقلال قوميّ.

درس أوائل الباحثين الإسرائيليّين في الجامعات الأوروبيّة، حتى أنّهم شاركوا في بعثات حفريّات في الشرق. لكن بعد قيام الدولة في ١٩٤٨ سُدّت الآفاق أمامهم: حدود الدولة– أو للدقة، حدود انتشار الجيش الإسرائيليّ– عرّفت حدود منطقة علماء الآثار الإسرائيليّين. نتج وضع جديد: وضع فيه مستعمرة أثريّة أوروبيّة في تراثها الأكاديميّ، لكنّها قوميّة بقيمها، ومنقطعة عن محيطها الجغرافيّ. إلا أنّه داخل حدود البلاد ذاتها، عُرض علم الآثار كعمل يربط ويوحّد بين القبائل اليهوديّة المشتّتة التي عادت وتجمّعت من جديد في وطنها التاريخيّ؛ لكن إلى أين ستوجّه الرغبة في المغامرة؟ أين ستكتشف العوالم المخفية؟

أضحى عنصر المغامرة في علم الآثار، على مرّ السنين، أكثر اعتدالاً، وتمت تغطيته بغطاء جادّ من الرأي العلميّ والصواب السياسيّ. كما أخذ الواقع الاستعماريّ أشكالا جديدًا، من خلال تشكّل بيروقراطيّات حكوميّة في بلاد البحث. إلا أنّه إلى جانب مأسّسة علم الآثار كعلم أكاديميّ، مع كل لوازمه وملحقاته في المكتبة والمختبر، بقي فيه ترسبات مهيّمنة من أيامه الأولى.

أنشئت في العقد الأول للدولة مؤسسة أثريّة قوميّة: مركزها في الجامعة العبريّة في القدس، ومشروعها المؤسّس كان مشروع حفريات يغآل يدين في تل القدح. تم تعريف التخوم، بالأساس، بصحاري النقب ويهودا، واندمجت مغامرة الاكتشاف بالتجربة الطلائعيّة–القوميّة. أحد أبرز الموّثقين بعلم الآثار الإسرائيليّ، في تلك الفترة، كان بينو روتنبرغ (Beno Rothenberg) (الذي هاجر لاحقًا إلى لندن وتحوّل إلى باحث مهم في تاريخ معالجة المعادن). وصف روتنبرغ، في كتابه «في أعقاب ملوك وثوّار» (الذي حاز على شعبية واسعة كهدية لطلاب المدارس في إسرائيل في الستينيات)، إحدى بعثات المسح والحفريات التي خرجت إلى صحراء يهودا، في سنوات الخمسين، من أجل البحث عن بقايا المخطوطات المفقودة بهذه الكلمات:

«...كلهم تقريبًا من قدامى حملات النقب، ممن شاركوا في الحفريات المختلفة...مجموعة الرحالة هذه، التي تسير في طريقها، باليد الأولى لأفرادها نبتة أو خارطة الجوّالين، الكتاب المقدّس أو يوسف بن متتياهو، وفي اليد الثانية الثانية سلاح– هذه المجموعة لا تبحث في الرومانسيّة فقط، بل يعمل هؤلاء الرحّالة عملا شاقًا في حياتهم اليوميّة، يرضون بالقليل ويخصّصون وقتهم الحر لدراسة البلاد».

في العام ١٩٥٦، عاش علماء الآثار الإسرائيليّون مجدًا قصير الأمد، عندما انفتحت أمامهم شبه جزيرة سيناء خلال حرب السويس، ومجدّدًا كان بينو روتنبرغ (مع شريكه الدائم يوحنان أهروني) هو من وثّق التجربة:

«سكت ضجيج المدافع. سيناء تحت سلطة إسرائيل. حملة عسكريّة ذكيّة، خلال خمسة أيام من القتال احتلّ جيش الدفاع الإسرائيليّ شبه جزيرة سيناء كلّها. وسرى هدوء في طرق الصحراء وقنوات أودية جبال سيناء. بعد انتهاء الهجوم، الذي لم يكن له مثيل في أي زمان ومكان، انتشرت جموع الشباب الإسرائيليّ، الذين قدموا على الأقدام وفي السيارات وعبر التوصيلات، على كلّ طول وعرض هذه الصحراء الكبيرة، كي ترى، وتتعلم وتبحث أسرارها...مع احتلال سيناء، تحوّلت فترة الجولات في سيناء إلى حملة اكتشاف خامة الأمّة الإسرائيليّة من أجل الإسرائيليّين الذين حازوا على فرصة الوصول وعيش هذه الفترة العظيمة عن قرب».

يظهر في هذه الأقوال استبدال التحدي الشخصيّ للباحث– المسافر الغربيّ بالتجربة القوميّة المشتركة، مع سماتها الرومانسيّة والعلاقة الروحيّة بالأرض. لكن السعي للوصول إلى «العوالم الضائعة»، التي توقّف فيها الزمن»، ما زال قائمًا. مثل سابقه كوندر، ينعى روتنبرغ «فقدان عذريّة» المشهد الصحراوي، وبالأساس، سكان الصحراء الذين «خرّبتهم» الحضارة: «كم هو مختلف مشهد سيناء اليوم مقارنة بما كان عليه في الأجيال السابقة! أظنّ أحيانًا أن الهواء نفسه يختلف منذ ذلك الحين بسبب الإهمال من جهة، وبسبب التصنيع أو المحاولات الفاشلة لتغيير طبع الإنسان من جهة الأخرى، أي: تحويل البدويّ الرحّال مع قطيعه وخيمته إلى فلاح يعمل مستقرًا في أرضه..».

١٩٦٧: علم الآثار في الإمبراطوريّة الإسرائيليّة

أعاد الانسحاب من سيناء عام ١٩٥٧ علم الآثار الإسرائيليّ إلى حجمه المحدود وأفقه المسدود لمدة عقد إضافي. قد تكون حملات البحث عن المخطوطات المفقودة في صحراء يهودا (١٩٦٠–١٩٦١) وحفريات مسادا (١٩٦٣–١٩٦٥) – والتي أدارها يغآل يدين كحملة عسكريّة بكل معنى الكلمة– قد زادت من رصيد المغامرة الأثريّة،

بعد قيام الدولة في ١٩٤٨ سُدّت الآفاق أمامهم: حدود الدولة- أو للدقة، حدود انتشار الجيش الإسرائيليّ- عرّفت حدود منطقة علماء الآثار الإسرائيليّين. نتج وضع جديد: وضع فيه مستعمرة أثريّة أوروبيّة في تراثها الأكاديميّ، لكنّها قوميّة بقيمها، ومنقطعة عن محيطها الجغرافيّ. إلا أنّه داخل حدود البلاد ذاتها، عُرض علم الآثار كعمل يربط ويوحّد بين القبائل اليهوديّة.

وفي الوقت نفسه خفّفتها: دُعِي مئات المتطوعين، من البلاد وعبر البحار، للمشاركة في حفريات حصلت على مكانة رسميّة وتغطية صحافيّة واسعة. وكما سبق ورأينا، لا شيء يؤذي مصداقية المغامرة أكثر من معرفة أنّ عندك آلاف الشركاء.

عندها، وقع الأمر.

«سيمر زمن طويل حتى يستطيع هذا الجيل، الذي حاز على فرصة رؤية إسرائيل تمتدّ من هضبة الجولان حتى صحراء سيناء، أن يستوعب عظمة اللحظة ومجمل مشاكلها...زاد ثراؤنا بمئات وآلاف المواقع التي يمكننا الآن زيارتها ودراستها». هكذا أُفتتح عدد مجلة «حدشوت أرخيولوجيوت» (أخبار أثريّة) لقسم الآثار الإسرائيليّ، الذي صدر في تشرين الأول ١٩٦٧، خمسة أشهر بعد الحرب. جاء في العدد أنّ المجلس الأثريّ اجتمع بتركيبته الكاملة في الخامس عشر من حزيران وقرّر «تقديم توصية للحكومة لإعطائه صلاحيات قسم الآثار والحصول على مسؤولية عن المواقع الأثريّة في المناطق الجديدة من خلال سلطة الحدائق القوميّة...».

خلال فترة قصيرة، وعلى ضوء عدم اليقين السياسيّ، تقرّر القيام بـ«مسح طوارئ» في الضفة الغربيّة والجولان، برئاسة موشيه كوخافي، الذي كان في حينه باحثًا شابًا في بداية طريقه الأكاديميّة، ولاحقًا رئيس معهد علم الآثار في جامعة تل أبيب. بعد نصف سنة فقط، تم تقديم التقرير الأول من «مسح الطوارئ» لرئيس الدولة، في السادس من آذار ١٩٦٨، وعلى الرغم من أنّ العمل دمج الفضول البحثيّ بالحاجة الإداريّة، إلا أنّه تمّ التشديد في الحفل على جانب آخر، جانب بطوليّ مناسب للفترة: «معرضين أنفسهم لمخاطر حقيقيّة، في ظروف صعبة لا تحتمل، تسلّق رجال المسح جبال بلاد مجهولة وقدّموا خارطة جديدة لمعرفة البلاد وتاريخها».

رغم توصية المجلس الأثريّ، لم يتمّ ضمّ المناطق المحتلة تحت مسؤوليات قسم الآثار، وبقيت مكانتها كمناطق محتلة، بداية تحت الحكم العسكريّ، ولاحقًا برعاية الإدارة المدنيّة. عيّن في كل منطقة ضابط ركن لشؤون علم الآثار يملك صلاحيات صاحب سيادة لكن من دون رقابة جهاز مدنيّ. بهذا، تمّ الحفاظ على وضعية المناطق المحتلة ك«مكان آخر»، فكان تطبيق القانون الإسرائيليّ فيه محدودًا وتجربة العمل فيه أقرب لعلماء الآثار الغربيّين في بلاد الشرق، خصوصًا بوجود «أصلانيّين»– بدو في شبه جزيرة سيناء وقرويّون فلسطينيّون في الضفة الغربيّة– كانوا ناقصين في مناطق دولة إسرائيل. فتحت المناطق الجديدة أفقًا جديدًا للجيل الشاب من علماء الآثار، دون الحاجة بأن يأخذوا بعين الاعتبار توزيع مناطق التأثير التي تحدّدت وتثبّتت داخل حدود الدولة بين علماء الآثار القدامى ودون الحاجة لأن يكونوا متعلقين بهم.

عبر السعي إلى الأفق البعيد، المليء بالتحديات والمكافآت، تدفّق علماء الآثار مجدّدًا– كما في العقد الأول بعد ١٩٦٧– نحو شبه جزيرة سيناء. هنا نجد «أثر التخوم» في أوضح صوره: بعثات تخرج نحو الأماكن البعيدة، تواجه البيئة الصعبة وسكّان المكان. كانت طريقة التنظيم بحسب نموذج سنوات الخمسين: هجمات لخلايا طلاب ومتطوعين، بقيادة باحث شاب، لمسح وجه الأرض وأحيانًا لإجراء– بمساعدة الجيش أو إحدى مدارسه غالبًا– حفريات محدودة. تأسّست هذه البعثات على قدرات الاستكشاف، والارتجال والحدس عند رؤسائها، الذين نجحوا– غالبًا بوسائل هزيلة– بتغطية مساحات واسعة وبتقديم تجديدات بحثيّة. لقد كان لغياب المنهجيّة ثمن علميّ: فُقدت بيانات أثريّة كثيرة ولم يُنشر جزء كبير من العمل الميدانيّ بشكل لائق حتى يومنا هذا.

في العام ١٩٨٠، وقبيل الانسحاب النهائيّ من سيناء، في أعقاب اتفاقيات السلام مع مصر، لُخِّصت التجديدات العلميّة لهذه البعثات،

رغم توصية المجلس الأثريّ، لم يتمّ ضمّ المناطق المحتلة تحت مسؤوليات قسم الآثار، وبقيت مكانتها كمناطق محتلة، بداية تحت الحكم العسكريّ، ولاحقًا برعاية الإدارة المدنيّة. عيّن في كل منطقة ضابط ركن لشؤون علم الآثار يملك صلاحيات صاحب سيادة لكن من دون رقابة جهاز مدنيّ. بهذا، تمّ الحفاظ على وضعية المناطق المحتلة ك»مكان آخر»، فكان تطبيق القانون الإسرائيليّ فيه محدودًا وتجربة العمل فيه أقرب لعلماء الآثار الغربيّين في بلاد الشرق، خصوصًا بوجود «أصلانيّين».

ومعها تجربة البحث في سيناء، في كتاب «آثار سيناء». إلى جانب تعداد إنجازات البحث، يشير محررو الكتاب، رئيف ميشيل ويشرائيل فنكلشطاين، إلى شعورين يعبّران عن أفكار ليست ببعيدة عن سابقيهم الأوروبيّين. بداية، شعور الرحلة في الزمن:

> «في سيناء ليس التاريخ ملك الماضي فقط. السكان الحاليون–البدو، ينتمون للماضي أكثر من الحاضر... الحلم السري لبعض باحثي الماضي هو أن يلتقوا في يوم من الأيام بأشخاص من فترة بحثهم. اللقاء مع البدو هو تقريبًا تحقيق لهذا الحلم...»

بعد ذلك– شعور الانتماء الروحيّ، الذي يشكّل تبريرًا طبيعيًا لحكم هذه البلاد:

> «لا نخفي أننا نشعر بحزن ما، لكن هناك أمل أيضًا [في أعقاب اتفاق الانسحاب من سيناء]. حزن– لأنه لن يتحقق بنا الإصحاح القائل: «كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم». أمل– لأنّه كان بالإمكان الشعور بالانتماء لهذه القطعة من الأرض، حتى لو مقابل ثمن روحيّ ونفسيّ، من دون حكمها رسميًا.

إذا واصلنا التجول في سيناء بأعداد كبيرة، نمسح ونبحث، ندرس وندرِّس...إذا استمرينا باللقاء في كل طريق ودرب...مع ذاتنا، إخوتنا أبناء إسرائيل في الحاضر– ستستمر هذه البلاد في أن تكون لنا...».

١٩٧٧: هنا وهناك في أرض إسرائيل

كان الانسحاب من سيناء بمثابة نقطة تحوّل مهمّة في حياة الباحثين في شؤون شبه الجزيرة. منهم من اتجه نحو أعمال أخرى، ومنهم من اتجه للعمل المكثّف في النقب–الذي عاد ليأخذ دور التخوم الصحراويّة، عل الرغم من أنّ بريقه قد خفت بعد الاكتشافات المتواصلة في سيناء. أما الآخرون فقد اتجهوا نحو المنطقة المتبقية لهم: الضفة الغربيّة، التي بدأوا منذ ذلك الحين بتسميتها: «يهودا والسامرة»، وهي منطقة لم تتطوّر الدراسات حولها منذ مسح الطوارئ إيّاه.

مكّن قرب الضفة الغربيّة من المراكز الأكاديميّة من تطوّر ديناميكيّة بحث جديدة، تأسّست على تطوير طرق عمل جديدة وإعطاء أجوبة جديدة عن أسئلة شغلت، منذ بدايات البحث، الباحثين المؤسِّسيِّين في مجال علم الآثار التوراتيّ. وبدل البحث عن دلائل من فترة التوراة أو تطوّر ممالك الجبل الكنعانيّة، من خلال أعمال الحفر المكثّفة في الخنادق الأثريّة متعدّدة الطبقات– والتي استولى عليها قبل ذلك أجيال سابقة من الباحثين– بدأ عهد مسوح ميدانيّة واسعة قام بها طلبة كوخافي في جامعة تل أبيب، و»اللاجئون» من دراسات سيناء الذين لم يتّجهوا نحو النقب. اهتمت هذه المسوح بدرجة أقل بالحفر نحو العمق، لتهتمّ أكثر بالتعرّف على بقايا آثار على وجه الأرض من خلال جولات منهجيّة سيرًا على الأقدام ضمن مجموعات صغيرة، وهكذا جدّدت– بشكل واعٍ– إرث المسح الاستعماريّ البريطانيّ من فترة نهاية القرن التاسع عشر.

إلا أنّه في العقد الذي مرّ بين «مسح الطوارئ» من عام ١٩٦٨ ومسح المعاهد الأكاديميّة بدأ الحكم العسكريّ في الضفة الغربيّة بالمأسّسة، وضمن ذلك مأسسة الذراع الأثريّة للحكم العسكريّ– ضابط ركن لشؤون الآثار من قِبل وزارة التربية والتعليم. عمل ضابط الركن بحسب قانون الآثار الأردنيّ من سنة ١٩٦٦ (الذي تأسّس على قانون الآثار الانتدابيّ)، بحيث كان عمله خاضعًا، رسميًا، للقواعد العرفيّة في الساحة الدوليّة بشأن السيطرة العسكريّة على منطقة مأهولة بالسكان (اتفاقية لاهاي لحماية

كان الانسحاب من سيناء بمثابة نقطة تحوّل مهمّة في حياة الباحثين في شؤون شبه الجزيرة. منهم من اتجه نحو أعمال أخرى، ومنهم من اتجه للعمل المكثّف في النقب-الذي عاد ليأخذ دور التخوم الصحراويّة، على الرغم من أنّ بريقه قد خفت بعد الاكتشافات المتواصلة في سيناء. أما الآخرون فقد اتجهوا نحو المنطقة المتبقية لهم: الضفة الغربيّة، التي بدأوا منذ ذلك الحين بتسميتها: «يهودا والسامرة».

الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح من سنة ١٩٥٤). رغم أنّ التفسير الإسرائيليّ لهذه القواعد العرفيّة كان أنّها تعطي حقوقًا واسعة جدًا لصاحب السيادة على المنطقة، إلا أنّها عملت من خلال اعترافها بالسياق السياسيّ للعمل الأثريّ. خلقت هذه الحقيقة حاجزًا غير مرئيّ، لكنه قوي الحضور، بين رجال ضابط الركن الأثريّ من جهة والباحثين الأكاديميّين من جهة أخرى، وذلك بسبب مسعى الباحثين الأكاديميّين لأن يبدوا مترفعين عن الاعتبارات السياسيّة ويخدمون أهدافًا علميّة «نظيفة» (وهي حاجة كان علماء الآثار في مطلع العشرين في غنى عنها). ساعد إصرار الباحثين الأكاديميّين على الفصل الظاهريّ بين عملهم وعمل ضابط الركن الأثريّ في الحفاظ على صورتهم الحياديّة، فيما كان ممنوع على باحثي ضابط الركن الأثريّ نشر أبحاثهم في المؤتمرات الدوليّة والمجلات العلميّة الشهيرة، إذ لم يعان الباحثون الأكاديميّون، الذين عملوا فعليًا في الأماكن نفسها، من أي عقوبات دوليّة على أبحاثهم. هكذا تشكّلت طبقتان في الدراسات الإسرائيليّة للضفة الغربيّة: طبقة باحثي الجامعة وطبقة باحثي ضابط الركن، بحيث كان الأواخر أصحاب أفق مهنيّ مسدود. لا شكّ أنّ لهذه الطبقيّة تبعات مرتبطة بالصيرورات الاجتماعيّة الأوسع من ناحية التصنيف واستنساخ مجموعات الانتماء في المؤسسات الأكاديميّة، بحيث تحافظ على هيمنة ذات ميول غربيّة («أشكنازيّة»)، في حين كان ضابط الركن في أيدي علماء آثار «شرقيّين».

رغم الفصل المذكور ورغبة علماء الآثار بالامتناع عن تسييس عملهم، نشأ ارتباط مصالح أعطى أفضلية، كما في الحالات الاستعماريّة الكلاسيكيّة، لباحثي التخوم على الباحثين في الدولة–الأم: سياسة الاستيطان لحكومة إسرائيل والمنح الخاصة من وزارة العلوم برئاسة القيادي في حزب «هتحياه» يوفال نئمان

القدس المحتلة: رمزية متصاعدة.

(من ١٩٨٢)، التي شكّلت محفّزًا للزيادة الكبيرة في النشاط الإسرائيليّ بالضفة الغربيّة. في العقد الذي يمتدّ بين الانقلاب السياسيّ الذي أوصل مناحيم بيغين إلى سدّة الحكم (١٩٧٧) حتى اندلاع الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، التي أنهت «العصر الذهبيّ» لعلم الآثار الإسرائيليّ في المنطقة المحتلّة، تناول ثلث أطروحات الدكتوراه في علم الآثار، التي بُدئ في كتابتها حينها في الجامعات الإسرائيليّة، موضوعات متعلّقة بشكل واضح بمناطق الضفة الغربيّة والقدس. يشكّل العديد من معدّي هذه الأطروحات، حتى يومنا هذا، العمود الفقريّ لعلم الآثار الأكاديميّ في إسرائيل. تبلوّرت بمساعدة عمل ميدانيّ مكثّف نظريات ثوريّة حول طابع العمران في الجبال وحول علاقتها بحقبة التوراة. بل وأجريت دراسات إثنوغرافيّة وإثنو–أثريّة في القرى الفلسطينيّة، عبر استغلال المعرفة المحليّة–التراثيّة حول البيئة

رغم الفصل المذكور ورغبة علماء الآثار بالامتناع عن تسييس عملهم، نشأ ارتباط مصالح أعطى أفضلية، كما في الحالات الاستعماريّة الكلاسيكيّة، لباحثي التخوم على الباحثين في الدولة-الأم: سياسة الاستيطان لحكومة إسرائيل والمنح الخاصة من وزارة العلوم برئاسة القيادي في حزب «هتحياه» يوفال نئمان (من ١٩٨٢)، التي شكّلت محفّزًا للزيادة الكبيرة في النشاط الإسرائيليّ بالضفة الغربيّة.

الطبيعيّة ومواردها. كان بالإمكان، بفضل كون المسح أداة العمل الأساسيّة (كتعبير عن حركة وديناميكيّة العاملين في المناطق المفتوحة، على عكس حفّاري الخنادق) رسم خطوط جريئة على الخرائط والاستكمال السريع جدًا للبحوث، من دون التوقف مطوّلا عند التحليل التفصيليّ لنتائج الحفر. وعندما بدأت أعمال الحفر، خلال السنين، حوّل عدم تطبيق قوانين العمل الإسرائيليّة في مناطق الضفة العمالة المحليّة إلى عمالة أرخص بكثير من مثيلتها داخل حدود الدولة. رغم كون مكانة هذه المناطق موضع جدل وخلاف، إلا أنّ مؤسسات إسرائيليّة، مثل متحف إسرائيل، رحّبت بضمّ مكتشفات بارزة إلى مجموعاتها، والتعامل معها كممتلكات ثقافيّة لإسرائيل.

كان لمكانة هذه المنطقة كتخوم قانونيّة وطبيعيّة انعكاسات على المستوى المهنيّ. مكّن غياب منظومة مراقبة مدنيّة على ما يجرى في المنطقة من تطوير كائنات أثريّة متوحشة، رعتها ونمّتها المشاعر القوميّة–الدينيّة التي أيقظتها مركزية جبال السامرة (جبال نابلس) ويهودا (جبال الخليل) في تاريخ مملكة إسرائيل التوراتيّة ومنطقة يهودا في حقبة «الهيكل الثاني». أجريت أكثر من ألف وخمسمئة عملية حفر، لا نعرف أي شيء عن العشرات منها، إذ لم يكن ضابط الركن الأثريّ خاضعًا لواجب الإبلاغ المدنيّ. مئات آلاف المكتشفات–تلك التي لم تحصل على مكانة خاصة في المتاحف الإسرائيليّة– تراكمت فوق بعضها في مخازن ضابط الركن الأثريّ، التي كانت بمثابة مقابر مجهولة للمكتشفات. تُخْرِج المقاطعة الرسميّة وغير الرسميّة للدراسات الإسرائيليّة في مناطق الضفة الغربيّة علم آثار هذه المناطق إلى خارج إطار النقد العلميّ: فإذا كان النقاش في المنابر العلميّة الدوليّة، في كلّ الأحوال، غير ممكن، عندها يقل الالتزام بتطبيق المعايير العلميّة المقبولة.

هذا ما أدّى إلى أن يتسلّل بين علماء الآثار المرخّصين العاملين في الضفة الغربيّة شخصيات سعت (وما زالت تسعى) إلى تعزيز أجندة دينيّة و/أو سياسيّة بوسائل أثريّة أو شبه أثريّة. أحدهم، كان قد حفر لفترة طويلة في منطقة خربة قمران، أحيانًا مع شركاء إسرائيليّين، هو الراهب فانديل جونس (Vendyl Jones)، الذي بحث –وادعى أنّه وجد دلائل على عطر «شيمن هـأفرسيمون» (البلسم) التوراتيّ، وبخور الهيكل، ورماد البقرة الحمراء المذكور في التوراة. أوقف جونس عن العمل بعد أن نُشر عنه في الصحافة. حفّار آخر لا يزال حاصلا على رخصة للحفر في منطقة خربة قمران (ينبع الانجذاب نحو قمران بسبب العلاقة المفترضة بين الموقع وكتبة المخطوطات المفقودة) يوزّع وقته بين البحث عن سفينة نوح في جبل أرارات في تركيا، والبحث عن بقايا يمكن نسبها للمبشرين بقدوم المسيح، بما في ذلك بقايا طقوس مشابهة لـ«العشاء الأخير»، في قمران. يجري عدد من بعثات الجماعات المسيحيّة المتطرفة أعمال بحث منذ سنين طويلة عن المدينة التوراتيّة، التي قيل أنّ يهوشواع بن نون دمّرها. حرية العمل التي يتمتّع بها هؤلاء الحفّارون هي تحصيل حاصل للمكانة القانونيّة للمنطقة، كما ينبع طابع تأويلاتهم من الحاجة الشديدة عند قطاعات من الجمهور لتعزيز إيمانهم الدينيّ. وبما أنّ علم الآثار المنظّم والمكشوف لا يوفّر البضاعة المطلوبة، تتحول مناطق التخوم إلى مكتشفات معجزة (هذا، من دون التطرّق إلى سرقة الآثار الواسعة المموّلة من قبل تجار الآثار الإسرائيليين والأموال الغربيّة).

انضمّ بعض الباحثين الإسرائيليّين، المدفوعين بنوع من التطرّف، إلى التأويل المبني على المشاعر الدينيّة أو القوميّة. من بين الحالات التي تُظهر فقدان الاعتبار الأثريّ يمكننا الإشارة إلى الخطة الضخمة لاستعادة قبر هيرودوس في

كان لمكانة هذه المنطقة كتخوم قانونيّة وطبيعيّة انعكاسات على المستوى المهنيّ. مكّن غياب منظومة مراقبة مدنيّة على ما يجرى في المنطقة من تطوير كائنات أثريّة متوحشة، رعتها ونمّتها المشاعر القوميّة-الدينيّة التي أيقظتها مركزية جبال السامرة (جبال نابلس) ويهودا (جبال الخليل) في تاريخ مملكة إسرائيل التوراتيّة ومنطقة يهودا في حقبة «الهيكل الثاني». أجريت أكثر من ألف وخمسمئة عملية حفر، لا نعرف أي شيء عن العشرات منها، إذ لم يكن ضابط الركن الأثريّ خاضعًا لواجب الإبلاغ المدنيّ.

هيروديون (جبل الفريديس)، أو الدراسات الأثريّة التي تتأسس على مقولة إصحاح من التوراة سبق وتطرقنا إليه: «كل مكان تدوسه بطون اقدامكم يكون لكم» (سفر التثنية–الإصحاح الحادي عشر). بحسب هذه الدراسات، يتعامل علماء الآثار مجموعة مواقع أثريّة من الحقبة التوراتيّة موجودة في الأغوار أو في جبال نابلس– وحتى في القدس القديمة ذاتها– كتعبير معماريّ عن الإصحاح، أي كأن المواقع أقدام عظيمة الكبر تدوس المكان.

الجرد الأثريّ في الضفة الغربيّة: الوعي يحدّد الواقع

كم عدد المواقع الأثريّة في مناطق الضفة الغربيّة؟
الجواب: يتعلق العدد بطريقة العدّ.

اجتمعت في سنة ٢٠١٥ مجموعة علماء آثار فلسطينيّين وإسرائيليّين، بدعوة من علماء آثار أميركيّين، لصياغة اتفاقية للحفاظ على التراث المشترك للبلاد في إطار اتفاقيات إنهاء الصراع الإسرائيليّ–الفلسطينيّ[١]. كانت إحدى مهام مجموعة العمل فحص عدد المواقع الأثريّة في مناطق الضفة الغربيّة والقدس الشرقيّة، وذلك بسبب السريّة العموميّة التي حظي بها ضابط الركن الأثريّ الإسرائيليّ، حيث لا يوجد إعلان أو قاعدة بيانات مرتّبة ومتاحة حول أعماله على مدى خمسين عامًا من الاحتلال.

في بحث أجراه كاتب المقال، بالتعاون مع د. عدي كينان–سخونبارت، سجّل المسّاحون الإسرائيليّون وموظفو ضابط الركن أكثر من ٦٠٠٠ موقع، وأكثر من ١٥٠٠ حفريّة أثريّة خلال الفترة الزمنيّة الواقعة بين عام ١٩٦٧ وعام ٢٠٠٧. بحسب الاتفاقيات السياسيّة في التسعينيات (والتي لم تنّفذ كاملةً في يوم من الأيام)، كان من المفترض أن تسلّم إسرائيل للسلطة الفلسطينيّة المعلومات حول هذه المواقع (وفي مرحلة ما– نتائج الحفريّات)، كي تتمكّن السلطة من إدارة «المخزون الأركيولوجيّ» لمناطقها بناءً على معلومات موثوقة. لكن البحث الذي أجرته د. كينان–سخونبارت بعد مرور عدة سنوات كشف عن معطيات مفاجئة بالنسبة لـ«المخزون الأثريّ» إياه.[٢] يتغيّر تعريف «موقع أثري» بشكل ملحوظ بحسب من يقوم بهذا التعريف. بحسب نموذج ميدانيّ عينيّ، وجدت الباحثة بمنطقة «غوش عتسيون» جنوب غرب بيت لحم، أنّ هناك ثلاثة أنواع من الجرد، الأول، قامت به مجموعة بحث إسرائيليّة– فلسطينيّة، يضمّ ١١٥ موقعًا، الثاني، لضابط الركن ويضمّ ٥٢ موقعًا، والثالث للسلطة الفلسطينيّة ويضمّ ما لا يقلّ عن ٢٣٩ موقعًا. أكثر من ذلك، فقط ٢٩ موقعًا كانت مشتركة بين القوائم الثلاث! التفسيرات لذلك كثيرة، تعتمد القائمة الفلسطينيّة على خرائط وليس على عمليات ميدانيّة، وتشمل منشآت زراعيّة تقليديّة غير مشمولة في الجرد الأثريّ الإسرائيليّ؛ تشمل القوائم البحثيّة مواقع لم تعد قائمة، بينما تتركّز قائمة الإدارة المدنيّة في مواقع معرّفة بحسب احتياجات إداريّة، وغير ذلك. والأهم من هذا كلّه، أنّ هذه الفروقات توضح العلاقات الوثيقة بين الأهداف والنتائج: دافعيّة الباحث تحدّد بدرجة كبيرة وعيه، والوعي يحدّد النتيجة البحثيّة.

١ هذه صيغة موسّعة لمقال نُشر لأول مرة باللغة العبريّة في مجلية "أوديسيا"، عدد ٢٠، تموز .

٢ ج. سليماني ور. كلتر، "الهدم القابل للفحص": علم الآثار الإسرائيليّ والقرى الفلسطينيّة المهجورة. مجلة "تيؤريا وبيكورت" ٤٢ (٢٠١٤)، ٢٠٣–٢٣١.

انضمّ بعض الباحثين الإسرائيليّين، المدفوعين بنوع من التطرّف، إلى التأويل المبني على المشاعر الدينيّة أو القوميّة. من بين الحالات التي تُظهر فقدان الاعتبار الأثريّ يمكننا الإشارة إلى الخطة الضخمة لاستعادة قبر هيرودوس في هيروديون (جبل الفريديس)، أو الدراسات الأثريّة التي تتأسس على مقولة إصحاح من التوراة سبق وتطرقنا إليه: «كل مكان تدوسه بطون اقدامكم يكون لكم» (سفر التثنية- الإصحاح الحادي عشر).

خاتمة؟

قرّبت اتفاقيات أوسلو والتغييرات السياسيّة منذ ذلك الحين من نهاية حقبة علم آثار التخوم في الضفة الغربيّة. تقلّصت مسؤولية ضابط الركن الأثريّ بشكل كبير، وعمّقت الهيئات الرسميّة للدولة–مثل سلطة حماية الطبيعة– من دورها في المناطق التي تحت السيطرة الإسرائيليّة، وتحولت إلى شريكة كاملة للمستوطنين الأيديولوجيّين الذين يسعون وراء جني أرباح اقتصاديّة وهوياتيّة من التراث الأثريّ. أما في المناطق التي ضمن المسؤولية المدنيّة الفلسطينيّة فيتطوّر علم اجتماع مختلف، ما بعد استعماريّ، صاحب نظرة مختلفة وأحيانًا منعشة حول مفهوم التراث. من المتوقع أن يتطوّر هذا التوجه، في نهاية الأمر، ليشكّل مدرسة وطنيّة. لا شكّ في ذلك، لأن قدرة علوم الآثار الوطنيّة على الانفصال عن الماضي الاستعماريّ متعلّقة بتغيير حقيقيّ في الظروف السياسيّة: تغيير سيؤدّي إلى إنهاء حالة الاحتلال والاعتراف الشامل بوحدة التراث الأثري في مختلف أرجاء فلسطين/إسرائيل. وبهذا، كما نتمنى، ستصل المرحلة الاستعماريّة والقوميّة لعلم الآثار المحليّ إلى نهايتها وتتلاءم مع علوم الآثار العالميّة في القرن الواحد والعشرين.

ماذا سيكون مصير الرغبة بالمغامرة؟ كيف ستتلاءم مع عالم ما بعد استعماريّ ومتساوٍ؟ من سيكون بحاجة لمساحات سيجدها في بعثات دوليّة ما زالت تكتشف حتى الآن «العوالم الضائعة» في أطراف العالم– في مركز آسيا، مركز أميركا، أو في أعماق البحر. لكن داخل الحيز المحليّ هناك إمكانيات فقط لمغامرة فكريّة ومناطق تخوم داخليّة تحتاج إلى علم آثار مبتكر وفضوليّ. مناطق التخوم الأثريّة الآن هي داخل عوالمنا نحن– في دراسة بقايا العالم الصناعيّ، في المشاريع الجماهيريّة أو بين المجتمعات، وفي دراسة الماضي القريب، للمجتمع الإسرائيليّ أو المجتمع الفلسطينيّ، على شرائحهما ونزاعاتهما. قبل مئة وخمسين عامًا، خرج علماء الآثار الغربيّون باحثين عن جذور هويتهم في البلاد البعيدة، في أماكن ومجتمعات بدا فيها أنّ الزمن توقّف. لقد رأوا في هذه المجتمعات صيغة مسبقة عن ذاتهم، وتمنّوا الحفاظ على شيء من الماضي الذي أخذ بالابتعاد والاختفاء. أما اليوم فمن الواضح أنّه لا يوجد للغرب أي ادعاء غير ذي حاجة حول تراث العالم أجمع. كل بني البشر في قارب واحد، ولكل شعب ومجتمع الحق في البحث وفي تفسير تراثه. سنقوم، منذ الآن، بالبحث عن المغامرة والتخوم داخل أنفسنا، بمواجهتنا لذاتنا وهويّتنا وماضينا في العالم الذي نعيش فيه.

(ترجمه عن العبرية: إياد برغوثي)